

النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية

الليبرالية: الأصول الفلسفية

الليبرالية هي أحد أهم النتاجين الفلسفيين لعصر التنوير الأوروبي. جذورها راسخة في الاعتقاد بأن تطبيق العقل وتطور الترتيبات السياسية والاقتصادية سيؤديان إلى التقدم والسلام.

أولاً: الأسس الفلسفية لليبرالية: يستند المنظور الليبرالي إلى عدة مبادئ أساسية وضعها المفكرون الكلاسيكيون:

1. أولوية العقل والفرد: تدعو الليبرالية إلى العقلانية العلمية والحرية الفردية. وهي تستند إلى رؤية متفائلة للطبيعة البشرية وإمكانية التقدم وكمال الحالة الإنسانية.

يفترض النهج الليبرالي أن حالة أكثر سلمية هي الوضع الطبيعي للشؤون الدولية. ويؤكد على إمكانية التعاون بين الأطراف الفاعلة ودور القانون. يتناقض هذا التقليد مع وجهات نظر أكثر تشاؤماً، مثل وجهة نظر توماس هوبز، الذي وصف حالة الطبيعة بأنها حرب الجميع ضد الجميع، مدفوعة بالمنافسة وانعدام الثقة والمجد. ومع ذلك، حتى لو لم يختلف هوبز وروسو وجون لوك اختلافاً جوهرياً حول مفهوم حالة الطبيعة باعتبارها فوضى، فإن خلافاتهم حول الطبيعة البشرية والمجتمع المدني كانت لها آثار جوهريّة على فهمهم لعواقب الفوضى والتسلسل الهرمي.

2. الإرث الكانطي الجديد والسلام الديمقراطي: يُعد فكر إيمانويل كانط محورياً في الليبرالية الدولية، إذ يربط السلام بالبنية الداخلية للدول:

➤ **الإصلاحات الداخلية:** اعتقد كانط وغيره من الليبراليين أن الحروب نتاج حكومات غير تمثيلية أو أرستقراطية تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة. واقترح كانط أن إنشاء أشكال حكم جمهورية (ديمقراطية وتمثيلية، تحترم الحقوق) من شأنه أن يُنهي الصراع، لأن قرار شن الحرب يقع على عاتق المواطنين الذين يتحملون أعباءها.

➤ **الاتحاد السلمي Fédération Pacifique:** اقترح كانط أنه يمكن بناء "اتحاد سلمي" (foedus pacificum) من خلال توسيع عدد الدول ذات الدساتير الجمهورية. واقترح أن الدساتير الجمهورية، والروح التجارية، واتحاد الجمهوريات المترابطة، من شأنها أن تُوفر أساساً للسلام الدائم. • مشروع التحرير: يُعد نهج كانط جزءاً لا يتجزأ من النظرية النقدية، إذ يسعى إلى دمج موضوعات النظام والسلطة والتحرر. إن التحرر الشامل هو مشروع لا يتطلب فقط الحد من التفاوت الاقتصادي (رؤية ماركسية)، بل يتطلب أيضاً إضفاء الطابع الديمقراطي على جميع أبعاد الحياة الاجتماعية والسياسية، وهي فكرة لها جذورها في كانط.

3. تأثير نظرية العقد الاجتماعي: أثر مفكرو العقد الاجتماعي، مثل جون لوك وجان جاك روسو، على الفكر الليبرالي، لا سيما فيما يتعلق بالسيادة:

➤ **الحقوق الفردية:** يُستشهد بلوك لإسهامه في مفاهيم الموافقة الشعبية وحدود السيادة، والتي تُعدّ أساسية لظهور مفهوم حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف.

➤ **أساس النظام:** فسّر هوبز، من جانبه، نشأة الدولة كمحاولة من جانب الأفراد للهروب من الفوضى من خلال إخضاع أنفسهم لحاكم، وهو منظور غالبًا ما يقبله الليبراليون كنقطة انطلاق قبل غرس أفكارهم حول التعاون والقانون فيها.

ثانيًا: الليبرالية الاقتصادية والتجارة

تستند الليبرالية أيضًا إلى الفلسفة الاقتصادية للقول بأن الرخاء المتبادل قوة دافعة لصنع السلام.

1. **الانسجام الطبيعي للمصالح:** تُعدّ أفكار آدم سميث وديفيد ريكاردو أساسية في النظرية الليبرالية:

➤ **التجارة والتقدم:** اعتقد سميث وريكاردو أن التجارة الحرة من شأنها أن تُنشئ روابط وتقاها متبادلًا بين الشعوب، مما يُعزز الصداقة الدولية. ينبغي أن تُوحّد التجارة البشرية في مسعى مشترك وسلمي.

➤ **الميزة النسبية:** تُؤكّد الليبرالية الاقتصادية أن التبادل الحر للسلع مصدرٌ للعلاقات السلمية لأنه يُحقق مكاسب متبادلة (مكاسب مطلقة) لجميع المشاركين، حتى لو لم تكن هذه المكاسب متساوية. تُنبّط نظرية الميزة النسبية الاكتفاء الذاتي من خلال حثّ الدول على التخصص، مما يُعظّم إنتاج الثروة لصالح الجميع. ٢. نقد الفوضى

يرتبط الليبراليون (أو المثاليون) برؤى عالمية (السياسة المثالية) تتبنى رؤية أكثر تفاؤلاً للطبيعة البشرية وإمكانية التغيير، رافضين فكرة أن الفوضى (غياب سلطة عليا) تُحكم على السياسة العالمية بصراع هوبزي دائم على السلطة. وهم مقتنعون بأن الحرب ظاهرة غير عقلانية وغير طبيعية يمكن التغلب عليها.

النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية

تُشكّل النظرية الليبرالية إحدى أهم وأقدم الرؤى النظرية في دراسة العلاقات الدولية، حيث تستمد جذورها من التراث الفلسفي لعصر التنوير الأوروبي.

بينما تميل النظرية الواقعية إلى التركيز على الفوضى والسلطة والبقاء، تُؤكّد النظرية الليبرالية (التي غالبًا ما ترتبط بنظريات السياسة المثالية) على إمكانية التعاون وسيادة القانون وأهمية الترتيبات الداخلية للدول.

أولاً: الأسس والنظرة الليبرالية للعالم

تستند الليبرالية إلى مجموعة من الافتراضات المتفائلة بشأن الفاعلين والبُنى الاجتماعية، مما يجعلها في تناقض مباشر مع الواقعية:

1. **الطبيعة البشرية والتقدم:** تُؤيد النظرية الليبرالية فكرة الحكومة المحدودة، والعقلانية العلمية، والحرية الفردية، والمساواة أمام القانون. وتستند إلى رؤية متفائلة للطبيعة البشرية وإمكانية التغيير النظامي. يؤمن الليبراليون بالتقدم وإمكانية تحسين الحالة البشرية.

2. **الفرد والسوق:** المبدأ الأساسي هو أن الفرد (سواء كان مستهلكًا أو شركة أو أسرة) هو أساس المجتمع، وأنه يتصرف بعقلانية لتعظيم قيمه. تُعرّف الليبرالية بأنها مبدأ يهدف إلى تنظيم وإدارة اقتصاد السوق لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والنمو الاقتصادي ورفاهية الفرد. يُفترض أن السوق ينشأ تلقائيًا ويعمل وفقًا لمنطقه الداخلي الخاص.

3. الدولة في حدها الأدنى: تُعتبر الدولة كيانًا ثانويًا يتمثل دوره في تسهيل التفاعلات. ولضمان الكفاءة والنمو وخيارات المستهلك، يجب أن تكون الأسواق خالية من التدخل السياسي. ويجب ألا تتدخل الحكومة في السوق إلا في حالات "فشل السوق" أو لتوفير منفعة عامة.

ثانيًا: المسارات الليبرالية نحو السلام

تفترض الليبرالية أنه إذا حُكمت الدول داخليًا بشكل سليم وانخرطت في علاقات اقتصادية حرة، يُمكن تجنب الحرب، التي تُعتبر ظاهرة غير عقلانية وغير طبيعية، لأن السلام هو الوضع الطبيعي للأمور.

1. انتصار الديمقراطية والقانون (من الداخل إلى الخارج)

تجادل النظرية الليبرالية بأن أفضل أمل للقضاء على الحرب يكمن في تبني "الحلّين المزدوجين" المتمثلين في الديمقراطية والتجارة الحرة.

أ. الديمقراطية والسلام الديمقراطي (نظرية السلام الديمقراطي): لطالما كانت الحروب نتائجًا لحكومات غير تمثيلية أو أرستقراطية تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة. وتؤكد نظرية السلام الديمقراطي أن الديمقراطيات الليبرالية تحجم بشكل خاص عن استخدام القوة ضد بعضها البعض لمشاركتها في المبادئ السياسية المشروعة.

ب. المقاربة الداخلية: يجادل هذا الموقف الكانطي الجديد بأن سلوك الدول في النظام الدولي يمكن تفسيره من خلال دراسة ترتيباتها الداخلية. ويعتبر توسيع "منطقة السلام الليبرالية" الاتجاه السياسي الكلي الأكثر أهمية في العلاقات الدولية المعاصرة.

2. الاعتماد المتبادل التجاري

يؤمن الليبراليون بأن الاعتماد المتبادل التجاري والاقتصادي مصدرٌ للعلاقات السلمية بين الدول.

أ. انسجام المصالح: من شأن التبادل الحر للسلع أن يشجع على الروابط عبر الحدود ويوحد الأفراد في مجتمع واحد، إذ تُعتبر المصالح الاقتصادية متناغمة.

ب. المكاسب المتبادلة: يميل نمو التجارة والترابط بين الاقتصادات الوطنية إلى تعزيز العلاقات التعاونية، حيث يمكن لجميع المشاركين تحقيق مكاسب مطلقة من خلال التخصص والميزة النسبية، حتى لو كانت المكاسب غير متساوية.

ثالثًا: الليبرالية الجديدة المؤسسية والتعاون

ابتداءً من ثمانينيات القرن الماضي، تطورت الليبرالية إلى ليبرالية جديدة مؤسسية، سعت إلى تفسير كيفية استمرار التعاون حتى في ظل نظام فوضوي، بالاعتماد على أدوات نظرية الاختيار العقلاني.

أ. الفوضى والعقلانية: يُقرّ أصحاب المذهب المؤسسي النيوليبرالي بأن الفوضى، أي غياب سلطة عليا، سمة أساسية للنظام الدولي. ومع ذلك، فهم يفترضون أن الدول التي تسعى إلى تعظيم منفعتها أو ثروتها تواجه معضلات التعاون أو التنسيق، بدلاً من الصراعات المتأصلة.

ب. المكاسب المطلقة مقابل المكاسب النسبية: تكمن نقطة الاختلاف الرئيسية مع الواقعيين في تصور فوائد التعاون. يركز الليبراليون الجدد على المكاسب المطلقة، متوقعين من الدول السعي

إلى التعاون طالما أنها تستفيد منه، بغض النظر عما إذا كانت مكاسب منافسيها أكبر أم لا. في المقابل، يركز الواقعيون على المكاسب النسبية.

ج. المؤسسات والأنظمة: تُخفف المؤسسات التي تُسهّل التعاون بين الدول من حدة الفوضى. وتعمل الدول على بناء المؤسسات الدولية (أو "الأنظمة") للتغلب على العقبات التي تعترض التعاون، مثل الخوف من الغش، من خلال توفير المعلومات وخفض تكاليف المعاملات.

النولبيراليون المؤسسيون

تُعدّ المؤسسية الجديدة في العلاقات الدولية مقاربة نظرية مؤثرة، غالبًا ما يرتبط بالحركة الليبرالية، ويسعى إلى تفسير كيفية نشوء التعاون الدولي والحفاظ عليه حتى في ظل نظام فوضوي.

1. النولبيرالية المؤسسية: الأصول والافتراضات

ظهرت النولبيرالية المؤسسية (التي تُسمى أحيانًا ببساطة النولبيرالية في هذا السياق، دون الخلط بينها وبين النولبيرالية الاقتصادية) كاستجابة مباشرة للنموذج الواقعي وتعديل له، وخاصةً الواقعية الجديدة لكنيث والتز.

قبول الفوضى: تتقبل النولبيرالية المؤسسية فرضيتين أساسيتين غالبًا ما تُنسبان إلى الواقعية الجديدة:

أ. الفوضى: تُقرّ بأن العلاقات الدولية تجري في نظام فوضوي، أي بدون سلطة مركزية عليا قادرة على فرض النظام.

ب. الدول كفاعلين رئيسيين وعقلانيين: تنظر إلى الدول على أنها الفاعلين الأساسيين في اللعبة الدولية، حيث تتصرف كأنايين عقلانيين يسعون إلى تعظيم منفعتهم أو ثروتهم.

الفرق الجوهرية: إمكانية التعاون: على الرغم من قبولهم للفوضى، يرفض الليبراليون الجدد المؤسسيون استنتاج الواقعيين المتشائم بأن الفوضى تؤدي حتمًا إلى صراعات محصلتها صفر. وبدلاً من ذلك، يركزون على كيفية مواجهة الدول، بصفقتها أنانية عقلانية تسعى إلى تعظيم ثرواتها (دول المنفعة أو تعظيم الثروة)، لمعضلات التعاون أو التنسيق بدلاً من الصراعات الجوهرية.

2. الدور المركزي للمؤسسات والأنظمة

تركز المؤسسات الجديدة على دراسة المؤسسات والأنظمة الدولية كآليات تُمكن الدول من تجاوز عقبات التعاون الناجمة عن الفوضى.

- **تعريف المؤسسات ووظيفتها:** المؤسسات، أو الأنظمة، هي "مجموعات من المبادئ والأعراف والقواعد وإجراءات صنع القرار، ضمنية كانت أم صريحة، تتلاقى حولها توقعات الأطراف الفاعلة في مجال معين من العلاقات الدولية".

- **تستثمر الدول في هذه المؤسسات لتسهيل التعاون:**

أ. خفض تكاليف المعاملات: تُخفف المؤسسات التكاليف المرتبطة بالتفاوض على الاتفاقيات وتنفيذها.

ب. زيادة المعلومات: تُوفر هذه المؤسسات معلومات تُخفف من الخوف من الغش أو الانتهازية، وهو عائق رئيسي أمام التعاون في ظل الفوضى. كما تُعزز الثقة والاستمرارية والاستقرار.

ج. تقييد السلوك: يُتوقع من الأنظمة أن تُقيّد سلوك الدول من خلال صياغة التوقعات المتبادلة.

- **المكاسب المطلقة مقابل المكاسب النسبية:** يكمن الاختلاف الرئيسي عن الواقعية الجديدة في المعايير التي تستخدمها الدول لتقييم فوائد التعاون:

- أ. **المكاسب المطلقة:** يجادل الليبراليون الجدد المؤسسيون بأن الدول مهتمة بالدرجة الأولى بزيادة ثروتها أو رفاهيتها، دون الانشغال المفرط بالمكاسب المحتملة لمنافسيها. سيتعاون الطرف العقلاني طالما كانت الفوائد الصافية إيجابية.
- ب. **المكاسب النسبية:** يجادل الواقعيون الجدد، المهووسون بالبقاء والمكانة في هرم السلطة، بأن الدول تخشى من حصول منافسيها على ميزة نسبية أكبر، مما يجعل التعاون هشاً.
- من خلال التركيز على المكاسب المطلقة، تُثبت الليبرالية الجديدة المؤسسية أن العلاقات الدولية ليست بالضرورة لعبة محصلتها صفر.

3. الليبرالية الجديدة المؤسسية مقابل الواقعية الجديدة

- غالبًا ما يُشار إلى الجدال بين الليبراليين الجدد المؤسسيين (أو ما يُسمى أيضًا بالمؤسسيين النيوليبراليين) والواقعيين الجدد بأنه نزاع عائلي "عقلاني". على الرغم من اشتراكهما في المنهجية العقلانية نفسها، إلا أنهما يختلفان حول معنى الفوضى وعواقبها:
- أ. **الفوضى الدائمة مقابل الفوضى المُخففة:** يرى الواقعيون الجدد الفوضى كقيد دائم يفرض البقاء والتنافس. بينما يرى الليبراليون الجدد الفوضى كقيد تُخففه المؤسسات التي تُعزز التعاون.
- ب. **الفاعلون والمصالح:** ينظر الليبراليون الجدد إلى مصالح الدول على أنها خارجية (محددة خارج التفاعل)، كما يفعل الواقعيون الجدد. ومع ذلك، يركزون على كيفية سعي الجهات الفاعلة إلى تحقيق هذه المصالح (إشباع المصالح)، بينما تنتقد النظريات البنائية كليهما لفشلها في تفسير تكوين المصالح.
- ج. **مسألة الهيمنة:** ظهرت النيوليبرالية المؤسسية جزئيًا لتفسير سبب عدم زوال مؤسسات التعاون الاقتصادي الدولي التي أنشأتها الولايات المتحدة بعد تراجع الهيمنة الأمريكية (بعد الهيمنة). فالمؤسسات، بمجرد إنشائها، قادرة على البقاء متجاوزةً القوة التي أنشأتها في البداية.
- باختصار، تجادل النيوليبرالية المؤسسية الليبرالية بأنه على الرغم من غياب حكومة عالمية، يمكن للدول إنشاء هياكل اجتماعية (مؤسسات) تُغيّر المشهد السياسي، مما يسمح للفاعلين العقلانيين بالتعاون بفعالية لتحقيق المنفعة المتبادلة.

الدوليون الليبراليون

نظرية العلاقات الدولية الليبرالية نظرية واسعة النطاق، وشهدت تطورًا ملحوظًا، لا سيما بفضل جهود الليبراليين الدوليين. هذا النهج، الذي يُشار إليه غالبًا بالمثالية في مراحله الأولى، متجذر بعمق في مبادئ عصر التنوير الأوروبي، مؤكدًا على إمكانية التعاون والقانون والترتيبات الداخلية للدول.

يتميز الليبراليون الدوليون بمجموعة من المعتقدات التي غالبًا ما تعارض الواقعية، النظرية السائدة في هذا المجال.

أولاً: أسس الليبرالية الدولية

الليبرالية الدولية حركة تقترح رؤية عالمية قائمة على التفاوض والعقلانية وإمكانية التقدم في العلاقات الإنسانية والدولية.

أ. أولوية الداخل على الخارج (Inside-Out)

غالبًا ما يُعتبر النهج الليبرالي للعلاقات الدولية منظورًا "من الداخل إلى الخارج"، حيث يُفسر سلوك الدول في النظام الدولي من خلال ترتيباتها الداخلية (المحلية)، مثل نظامها السياسي أو أيديولوجيتها.

➤ **الديمقراطية والسلام:** تُجادل نظرية السلام الديمقراطي، إحدى أكثر الأطروحات تأثيرًا، بأن الحروب تاريخيًا نتاج حكومات غير تمثيلية أو أرستقراطية. ويُعدّ إنشاء أشكال حكم جمهورية (ديمقراطية وتمثيلية) أفضل ضمان للسلام الدائم. وتُعتبر الديمقراطيات الليبرالية مترددة في استخدام القوة ضد بعضها البعض نظرًا لمبادئها السياسية المشروعة المشتركة (سيادة القانون، وحقوق الفرد، والحكومة التمثيلية).

➤ **الحرب كعدم عقلانية:** يرى الليبراليون الحرب مرضًا اصطناعيًا وغير عقلائي يصيب الجسم السياسي، ويمكن القضاء عليه بتطبيق العقل البشري.

ب. **العلاجان المزدوجان: الديمقراطية والتجارة الحرة:** كان المفكرون الليبراليون في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر قد حددوا بالفعل "علاجين" لنظام عالمي سلمي: توسيع نطاق الديمقراطية وتعزيز التجارة الحرة.

➤ **دور التجارة:** تُعتبر التجارة الحرة والتجارة الدولية عاملين فعّالين لتحقيق السلام. فمن خلال بناء علاقات ترابط متبادل وروابط عابرة للحدود، تُوحّد التجارة الأفراد في مجتمع مشترك، مما يُقلّل من جاذبية الغزو الإقليمي لصالح المكاسب الاقتصادية. وتصبح المصلحة الاقتصادية الأنانية رادعًا قويًا للحرب.

➤ **المكاسب المطلقة:** على عكس الواقعيين الذين يُركزون على المكاسب النسبية (من هو الرابع الأكبر)، يُجادل الليبراليون الدوليون، وخاصةً الليبراليون الجدد المؤسسيون، بأن الدول تُحفّزها في المقام الأول المكاسب المطلقة (تحسين وضعها)، مما يُشجّع على التعاون ذي المنفعة المتبادلة.

ثانيًا: التحول نحو المؤسسية الليبرالية

النظرية الليبرالية الحديثة، أو النيوليبرالية المؤسسية، هي استجابة للتحدي الواقعي المتمثل في أن الفوضى تعيق التعاون. يُقرّ الليبراليون الجدد المؤسسيون بأهمية الدول وحالة الفوضى، لكنهم يرفضون التشاؤم الواقعي بشأن التعاون.

➤ **بناء المؤسسات:** يمكن للدول، بل ينبغي عليها، تنظيم التعاون وإضفاء الطابع الرسمي عليه داخل المؤسسات (أو الأنظمة). تُعرّف هذه المؤسسات بأنها مجموعات من المبادئ والأعراف والقواعد وإجراءات صنع القرار التي تلّقي حولها توقعات الجهات الفاعلة في مجال معين.

➤ **تخفيف حدة الفوضى:** تُقلّل المؤسسات من عوائق التعاون (مثل الخوف من الغش، وتكاليف المعاملات، ونقص المعلومات). وبالتالي، تُخفّف الفوضى، وتُضفي المؤسسات مزيدًا من الانتظام والقدرة على التنبؤ على العلاقات الدولية. • الترابط المُعقّد: تُعدّ فكرة أن الترابط المُعقّد والعلاقات العابرة للحدود الوطنية تمتد إلى ما هو أبعد من العلاقات بين الدول مُسلّمة ليبرالية راسخة. إن الأهمية المتزايدة للمنظمات غير الحكومية والتدفقات عبر الحدود في الاقتصاد والمجتمع تشكل تحديًا للمركزية الحصرية للدولة في دراسة العلاقات الدولية.

ثالثًا: الفرد والأخلاق الدولية

تُعدّ الليبرالية مصدر الاعتراف بحقوق الإنسان العالمية في العلاقات الدولية، وهو عنصر يضع الفرد في صميم الاهتمامات المعيارية الدولية، في مقابل السيادة المطلقة للدولة.

- **الحقوق المتأصلة والعالمية:** تُعتبر حقوق الإنسان حقوقاً أساسية ومتأصلة وغير قابلة للتصرف، وتنطبق على الجميع، بغض النظر عن جنسياتهم أو وضعهم الاجتماعي.
- **مبررات التدخل:** للتوسع العالمي لهذه الحقوق عواقب وخيمة. يُشكّل تعزيز حقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي تحدياً لمبدأ عدم التدخل ومبدأ السيادة. يختلف الليبراليون الدوليون حول ما إذا كان تعزيز المبادئ الأخلاقية يُبرر التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول (التدخل الإنساني). يرى البعض أن السيادة مشروطة باحترام الحقوق الفردية، ويمكن للانتهاكات الصارخة أن تُبرر استخدام القوة.
- **العدالة الدولية:** تُعبّر مؤسسات مثل المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الجنائية الدولية عن مشاعر ليبرالية تُعارض قسوة القادة السياسيين التعسفية، وتضع المعايير العالمية وسيادة القانون في صميم العلاقات الدولية.

باختصار، تقترح الأممية الليبرالية نموذجاً للنظام العالمي حيث السلام هو القاعدة، وتدعمه الديمقراطيات المتوسعة، والترابط الاقتصادي، وشبكة متنامية من المؤسسات والأنظمة التي تسهل التعاون وتعزز القيم العالمية.